

الردع



لواء د. سمير فرج



1 مارس 2018

عندما تولى الفريق أول عبد الفتاح السيسي مهام وزارة الدفاع، بدأ على الفور، ومنذ اللحظة الأولى، تطوير القوات المسلحة المصرية، واضعاً نصب عينيه عدة اعتبارات، منها تنويع مصادر السلاح ... والتحول إلى الأسلحة والمعدات المتطورة، إعمالاً لمبدأ الكيف وليس الكم.

ويحسب لهذا الرجل تفكيره في تطوير القوات البحرية المصرية ورفع كفاءتها، بهدف تكوين أسطول بحري شمالي، للعمل في البحر الأبيض المتوسط ... وأسطول بحري جنوبي، للعمل في البحر الأحمر، بهدف حماية الاستثمارات المصرية في كلا الاتجاهين، لما يمثلانه من بُعد استراتيجي وقومي لمصر.

كما وضع في اعتباره المتغيرات السياسية في المنطقة، خاصة بعدما حدث في اليمن من انهيار النظام بها، لتصبح بذلك خارج حسابات الأمن القومي المصري، نظراً لتعذر الاعتماد عليها لحين استقرار الأوضاع بها. وهو ما دفعه للعمل على توفير أسلحة ومعدات، قادرة على الوصول، منفردة، إلى عمق إفريقيا، خاصة منطقة باب المندب، لتأمين دوائر الأمن القومي الجنوبية. وهو ما يفسر بدء زيارته إلى روسيا، وما أعقبها من زيارات متبادلة بينه وبين الرئيس بوتن، والمباحثات التي جرت بينهما لتحديث القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي. فضلاً عن المباحثات مع فرنسا، التي أسفرت عن الصفقة الكبيرة للمقاتلات الرفال وحاملات المروحيات الميسترال، وكذلك صفقة الغواصات الألمانية، التي تعد أحدث ما هو موجود في الترسانات البحرية في العالم.

ولأسف تعالت بعض الأصوات في مصر، منتقدة توجيه مصر كل هذه الأموال لتوفير الأسلحة الحديثة، ومفضلة توجيهها إلى مجالات استثمارية جديدة، كالمصانع والمستشفيات

والمدارس، للقضاء على البطالة، ورفع مستوى التعليم والصحة بمصر. واستشهد البعض في ذلك، بمقولة مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، وصانع نهضتها، «إن سر نجاح أى دولة، هو نجاحها فى التنمية البشرية»، قاصداً بذلك طرفى التنمية البشرية ... التعليم والصحة. وبالرغم من اتفاقى مع تجربة مهاتير محمد، وفكره، فإن ذلك لا يتعارض، مع أهمية تسليح الدول، والحفاظ على قوتها العسكرية.

وقد أراد القدر أن يثبت، لأصحاب تلك الأصوات، أن وضوح الرؤية، والفكر الاستراتيجى للأمن القومى المصرىين من أهم ما يتمتع به عبد الفتاح السيسى من صفات ... فلقد تدهورت الأوضاع فى اليمن وازداد الموقف بها سوءاً، وتعقيداً، بعد سيطرة الحوثيين على المشهد هناك، وهو ما يعنى، بالتالى، تدخل إيران فى الموقف، بما يهدد أمن منطقة باب المندب. وعلى صعيد آخر تصاعدت الأحداث مع إثيوبيا، التى تتحكم فى نسبة 85% من تدفقات مياه نهر النيل إلى مصر، فأصبح لزاماً علينا أن تكون لنا القوات المسلحة، وبالأخص القوات البحرية، لتؤمن منطقة باب المندب، والبحر الأحمر بكامله، لضمان سلامة الملاحة فى قناة السويس، التى تُشكل إيراداتها ثلث الدخل القومى المصرى.

ومع بدء الاكتشافات البترولية فى شمال مصر، بدأت التحرشات من مختلف الدول، بجيرانها ... فهذه تركيا تتحرش بمصر بإعلانها عدم الاعتراف باتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان ... إضافة إلى تحرشها بقبرص باعتراف عمل حفارات التنقيب عن البترول ... فضلاً عن التحرشات على الجانب الشمالى الشرقى، إذ تحاول إسرائيل منع الحكومة اللبنانية من التنقيب عن البترول فى «البلوك 9»، مدعية سيادتها عليه، بالرغم من وقوعه فى المياه اللبنانية. وأصبح البحر المتوسط منطقة ملتهبة ... فهذه الدولة ستتقدم بشكوى للأمم المتحدة ضد جارتها، وتلك الدولة تستعين بالدمرات الإيطالية لتأمين حفارات الغاز فى مياهها الإقليمية.

أما مصر ... فلقد كانت قوتها العسكرية المُطورة حديثاً، خاصة القوات البحرية، هى سلاح الردع لأى طرف من مجرد التفكير من القيام بأى عمل ضد استثماراتها البترولية ... وتمثل الردع المصرى فى وجود هذا الحجم من الأسلحة والمعدات المتطورة، التى تردع أى طرف

من التفكير فى المساس بها، وبأهدافها الاستراتيجية ... وهو ما يُعرف فى العلوم العسكرية باسم الردع السلبي»، أى أن الطرف الآخر .. يرى قوتك، ويقدر حجمه أمامها، ويحسب حساباته، فيقرر عدم التعرض لك أو لاستثمارتك.

أما الردع الإيجابي»، فتمثل فى العملية سيناء 2018»، عندما انطلقت القطع البحرية إلى داخل البحر الأبيض المتوسط، وتحديداً إلى منطقة حقل ظهر، وأطلقت القوات البحرية صواريخها المختلفة، خلال التدريبات، فكانت رسالة واضحة، منعت أى طرف من مجرد التفكير فى التحرش بالاستثمارات المصرية. واستطاعت مصر، بفضل الله، وبفضل القرار الاستراتيجى لرفع كفاءة قواتها المسلحة، من تحقيق الردع السلبي والإيجابي، لجميع الأطراف المتربصة بها فى المنطقة من مجرد التفكير فى المساس بمقدرات شعبها، أو النيل من أمنه وسلامته. وهذا الردع سوف يمنع أى طرف من القيام بمغامرة عسكرية ضد مصر ... بمعنى آخر، فإن الردع .. يحقق لمصر وشعبها الحفاظ على ثروتهم، ويمنع نشوب حروب نحن فى غنى عنها.

والآن السؤال البسيط لكل من تشكك، آنذاك، فى قرار زيادة التسليح ... ماذا لو لم يتم شراء هذه الأسلحة المتطورة لتأمين حدودنا، واستثماراتنا؟ ... أعتقد أنه لولاها لكنا الآن نجوب أروقة الأمم المتحدة، حاملين شكوانا لمجلس الأمن ... أو كنا نطلب المدمرات من الدول الصديقة، لحماية استثماراتنا ... أو نكتفى بالسكوت، مثلما فعلت اليابان، عندما استولت كل من روسيا والصين على جزرها، ولم تتحرك اليابان ... لك الله يا مصر.

Email: sfarag.media@outlook.com